

القضاة من نحو ذلك وقال الامام الجوزي ما الحسن  
 قول القائل اذا ريت الحديث بين المعقول او يقال  
 المتقول او ينطق الاصول فاعلم انه موضوع ولكن  
 التحقيق انه لا يحكم بهذه الامور بالوضع الا الثقات من  
 جهة هذه الحديث ونقاده ومع ذلك قد يخطئ ولذا يعقبوا  
 في احاديث حكم بوضعها الامام الجوزي وقالوا بصحة  
 بعضها وحسن بعضها وقال علي القاري اقتضت في كراسة  
 احاديث تفصلا على وضعها هذا خلاصة الترتيب والتدريج  
 والتجربة وعلي القاري هنا والله اعلم والمآل اتهام الراوي  
 بالكذب في اصطلاحهم فهو ان يكون معروفا مشهورا بالكذب  
 في الاقوال وان لم يثبت كذبه في الحديث النبوي والصلوات  
 حذف ان اذ المعنى على حذفه لكونه عدله على صاحبه  
 عليه الصلوة والسلام وحديث الراوي المطعون باثام  
 الكذب يسمى متروكا لوجوب تركه في العقائد والاحكام  
 او مطلقا وان احتمل الصحة لاحتماله الوضع وهذا يؤيد  
 ان الموضوع ما هو الاعمال لا الاخص كما يقال حديثه  
 متروك لا يثبت به اصلا ومثل هذا الشخص لو تاب  
 عن الكذب واصبح حاله بالصدق والتقوى بحيث ظهر  
 ولاح بمعناه والانسب تقديمه اثار اهل الصلاح من  
 ناصية حاله عند الثقات وفيه استعارة مكينة وتخييلية  
 للمبالغة في الصلاح حيث شبه حاله المرضية برجل صالح

الكراسة كما نزلت في  
 جزء اوراق في نسخة  
 واحد سريس دكاريس اصل  
 وحق بخوار  
 مطلب اتهام الراوي

لاح اشكاه اولم يقال لاح  
 للاح بالحق بنظر خليف  
 والصارح في

والنوع

او انواع حاله برجال صلحاء واثبت لوازمهم لها يجوز  
 جواب لو ان يسمع حديثه ويحتمل به ان وجد فيه شروط  
 الصحة والحسن لان توبته مقبولة اتفاقا لكن كونه كذوبا  
 اولا يومهم كذبه ثانيا وان وجدت كذا في التدريج <sup>المرتب</sup> واما  
 فسق الراوي فالمراد به عندهم هو الفسق والعمل لاف  
 الاعتقاد فانه اي الفسق والاعتقاد داخل في البدعة  
 في اصطلاحهم واعلم ان الفسق لغة المزوج عن شيء  
 من فسق يفسق بالضم فسقا وفي لغة من جلس  
 وشرعا المزوج عن طاعة الله تعالى فعلا او قولا واعتقادا  
 وله عرض عريض فيشمل العصاة والمبتدعة والكفرة  
 لكن كثر في العصاة غير الكاذبين شرعا اى في عرف  
 الحد ثين له وخص فيها في عرفهم ولذا قال والكذب  
 داخل في الفسوق اى شرعا لكن لما كان الطعن باعتبار  
 اى الكذب اشد بحيث يكون حديثه موضوعا او متروكا  
 لما مر آنفا وحكمه مهايئا في الاول فانه لا يقبل اصلا  
 لاف الثانی في فانه كذا انواع الضعيف فيقبل وفضائل  
 الاعمال عند الاكثر بالشروط السابقة افرده وهاى ميزوه  
 عنه بحيث كان بينهما متباينة عرفية وباعتبار الاشدية  
 جعلوه قسمين وكثرة انواع الفسق لم يضعوا الحديث  
 الفاسق اسما ولا قسما وكذا البدعة داخله فيه لكن  
 افردها ولذا واما جهالة الراوي فالمراد بها عندهم

Copyrighted material